



جامعة بابل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم علوم المالية والمصرفية

بحث بعنوان

تفعيل دور المصارف التجارية في تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في العراق

مقدم الى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم  
المالية والمصرفية

تقدم به كل من

هبة صباح جاسم هبة رزاق جبار

بأشراف الدكتورة

اقداس حسن هادي

٢٠٢٣ م

١٤٤٤ هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَى  
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ

صدق الله العظيم

## الاهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير

فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عمره. إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش

وراعتني حتى صرت كبيرا

(أمي الغالية)، طيب الله ثراها

أهدى اليكم بحثي

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	الاهداء
١	قائمة المحتويات
٢	المستخلص
٧-٤	المقدمة_ منهجية البحث
١٩-٨	المبحث الثاني/ الإطار النظري
٣٢-٢٠	المبحث الثالث/ الإطار العملي
٣٣	الاستنتاجات
٣٤	التوصيات
٣٩-٣٥	المصادر

## المستخلص

يمارس الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي دوراً أساسياً في اقتصادات البلدان المضيفة وخاصة النامية باعتباره مصدراً هاماً للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة، كما يعد وسيلة فاعلة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي من استحداث طرق جديدة للإنتاج وتطوير طرق وأساليب حديثة للإدارة الاقتصادية، غير أن جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية ونجاحها في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة مرهون بتوافر عدد من المعطيات

اهمها تواجد مؤسسات مالية ومصرفية فاعلة. والاقتصاد العراقي كأحد البلدان النامية يعاني من ضعف في القطاع المصرفي اذ لقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ عام ١٩٨٠ والحصار الاقتصادي عام ١٩٩١ والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثاً وأطر بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينه وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم.

## **Abstrac**

The local and foreign investment play a substantial role in the under Developed – economies. This can be well seen in the utilization of the available Natural resources and in transferring the modern technology. But a perminent economic development, requires advanced financial and banking organizations. The Iraqi economy suffer from an apparent weakness in the banking Sector due to the past war and boycott consiquences. Now there are big gap between it and the rest of the banking systems in the world.

## المقدمة

بعد الجهاز المصرفي عصب الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم من خلال ما يباشر من تجميع المدخرات والاستثمار في مختلف المجالات، ثم القيام بأعمال الوساطة المالية والائتمان بأشكاله المختلفة إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لا غنى عنها لاقتصاد أي بلد في مختلف دول العالم، يضاف إلى ذلك الدور الحيوي الذي يلعبه الجهاز المصرفي في رسم وتنفيذ مختلف السياسات المالية والاقتصادية و في إتمام الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، وكذا في مجالات التنمية و التمويل. وتعتبر البنوك الحجر الأساسي في النظام المصرفي، حيث تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد من خلال قيامها بوظيفة الوساطة المالية بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى رؤوس الأموال والأعوان الماليين الذين يوفرون هذه الأموال، فإذا كانت الودائع هي أهم المصادر لأموال البنوك فإن الفروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال والمصدر الأول لرعايتها، وعلى هذا الأساس تعمل البنوك جاهدة على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها، من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة.

## فرضية البحث

١- اضعاف البنية الاساسية للقطاع المصرفي يمكن ان يساهم في تحديد نجاح فرص التنمية الاقتصادية.

٢- تعتبر القروض ذات اهمية كبيرة في تطور الاقتصاد باعتبارها أحد مصادر تمويل التنمية.

## أهمية البحث

وتكمن أهمية البحث في الآتي:

تعتبر القروض إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني إعطاء صورة حقيقية للنشاطات الأساسية للبنوك.

معرفة الأسس الجديدة والإجراءات التي تعتمد عليها سياسة الإقراض.

## مشكلة الدراسة

١- هل أصبحت القروض في الوقت الحالي فعلاً أسلوباً من أساليب التنمية الاقتصادية.

٢- ما هي الآليات التي تسمح باظهار دور هذه القروض في التنمية الاقتصادية؟



## هيكلية البحث

من اجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث: سوف نتناول في المبحث الأول المقدمة ومنهجية البحث اما في المبحث الثاني سنتناول الاطار النظري و المبحث الثالث الجانب العملي ثم نختم البحث بالاستنتاجات و التوصيات التي توصلنا اليها.

## المبحث الثاني / الإطار النظري

### أولاً. مفهوم واهمية القطاع المصرفي

يعرف الجهاز المصرفي لبلد ما بأنه المؤسسات والقوانين و الأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها في ذلك البلد<sup>١</sup>. ويعرف أيضا على انه المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المختلفة و خاصة (الائتمان 'التوفير و خدمات الدفع) و غيرها من الخدمات المالية<sup>٢</sup> (Rose,1999:4) والمصارف تؤدي دور رئيسياً وحيوياً حاسماً في توفير الأموال والخدمات المصرفية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً إلى دورها في توفير السيولة النقدية للإفراد والمؤسسات ونشاطات الأعمال على اختلافها ويندر وجود مصرف لا يتعامل بالأموال والموجودات والسندات . ويمكن القول إن طبيعة المصرف تملئ عليه وظيفة تجميع الودائع واستثمارها ومنح الائتمان وتقديم الخدمات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بنشاطات التمويل<sup>٣</sup>. ويعد الجهاز المصرفي أحد المكونات الرئيسية التي يتكون منها النظام المالي (وهو النظام الذي يقوم بنقل الأموال بين المدخرين والمستثمرين من خلال العديد من المؤسسات المالية ويلعب دور حاسم في توزيع مصادر الأموال في الاقتصاد المعاصر<sup>٤</sup> . ان ازدياد قوة المصارف في البناء الاقتصادي و درجه سيطرتها عبر المال أي رأس المال في صورته النقدية على مجالات النشاط الاقتصادي و النشاط الإنتاجي المادي.

- تنوع الوحدات المصرفية داخل النظام المصرفي تنوعاً مركباً إذا ما نظر إليه من الزوايا المختلفة . و هذا التنوع ينقسم إلى :

<sup>2</sup> Rose,1999:4

١ رمضان و جوده , ٣:٢٠٠٣

<sup>3</sup> ألشمري , ٢٠٠٨ : ٣٦

<sup>4</sup> آل شبيب , ٢٠١٢ : ٢٥

١. تنوع و حدات القطاع المصرفي من حيث موضوع النشاط نفسه أي الاختلاف في أجال القروض

التي تقوم بمنحها قصيرة ,متوسطه و طويلة .

٢. التنوع من حيث الملكية و تقسم إلى :

أ- بنوك خاصة و وطنية

ب- بنوك مختلطة (ملكيه دولة و أفراد) على إقليم ألدوله

ت- بنوك مملوكه للدولة

ث- بنوك أجنبية

ج- بنوك مختلطة(رأس مال محلي و أجنبي )

٣. التنوع من حيث النشاط الاقتصادي و تقسم إلى :

أ- مصارف زراعيه

ب- مصارف صناعية

ت- مصارف عقاريه

٤. التنوع من حيث المدى المكاني لممارستها النشاط المصرفي :

أ- مصارف إقليميّه

ب- مصارف وطنيه

ت- مصارف دوليه

٥. التنوع من حيث الدور الذي تقوم به :

أ- مصارف تجاريه

## ب- مصارف مركزي

لذلك تتصرف مكونات هذا الجهاز أو (القطاع) بالمعنى الضيق إلى المصرف المركزي والمصارف التجارية أما بالمعنى الواسع فإنه يتكون من المصرف المركزي والمصارف التجارية وبقية المؤسسات التجارية والمصرفية<sup>٥</sup>

### ثانياً: الخدمات التي تقدمها المصارف

تختلف نوع الخدمات التي تقدمها المصارف بحسب طبيعة العمل الذي تقوم به. و لكن إجمالاً الخدمات التي تقدمها المصارف كما حددها الكتاب<sup>٦</sup> القانون المصرفي العراقي رقم 94 لعام 2004 المادة 27<sup>٧</sup> هي :

١. تلقي الودائع (على شكل ودائع تحت الطلب، لأجل أو أنواع أخرى) أي أموال واجبه السداد بفائدة أو بدون فائدة و السحب على المكشوف قصير الأجل و خصم الكمبيالات .
٢. قيام المصرف بتحصيل مستحقات زبائنه من مصادرها المختلفة سواء أتعلقت هذه المستحقات بشيكات أم بكمبيالات أم بسندات اذنية مسحوبة لصالحها أم باسمهم أم بسندات أم أسهم يمتلكونها أم غير هذا , وكذلك بدفعة ديونهم لمستحقها , وذلك كله في داخل الدولة أو في خارجها .
٣. قيام المصرف بتجميع مدخرات زبائنه في شراء موجودات ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها وذلك بواسطة إدارة متخصصة في المصرف تعرف عادة بإدارة الاستثمار .

<sup>5</sup> الشمري , ٢٠١٠ : ١٣٩

<sup>6</sup> Sethi & Bhatia, 2007:30-29

<sup>7</sup> (جبار, ٢٠٠٢ : ٨١-٨٢), (كامل و حامد , ٢٠٠٦ : ٩٤)

٤. استبدال المصرف للعملات الأجنبية بالعملة الوطنية وبالعكس .

٥. تأجير المصرف خزائن صغيرة لزبائنه يحتفظون فيها بمتقولاتهم الثمينة من مجوهرات وأوراق مالية وأوراق مهمة ونقود.

#### رابعاً : المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند توظيف أمواله

يتعرض المصرف شأنه شأن أي وحدة عاملة في الاقتصاد إلى مخاطر في عمله ولكن بسبب طبيعة عمله الخاصة تجعل المخاطر التي يتعرض لها مختلفة بعض الشيء لان معظم الأموال التي يقوم باستثمارها عائدته إلى المودعين و المخاطره : تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية هذا إن كل مؤسسه أو مصرف تفضل التدفقات المؤكدة على التدفقات النقدية الغير مؤكده أي ينبغي معرفه :

- فهم المخاطره :أي إن المخاطره ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة
- إن العائد المتوقع يتناسب مع درجه المخاطره
- إن التخصيص رأس المال و الموارد يتناسب مع مستوى المخاطر
- إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطره واضحة وسهله الفهم<sup>٨</sup>

إما أنواع هذه المخاطره فقد حددها<sup>٩</sup> بالأنواع الآتية :

<sup>٨</sup> (الشمري , ٢٠٠٨ : ١٨٤)

<sup>٩</sup> (عبدا لله والطراد , ٢٠٠٦ : ١١١-١١٥)

١- **المخاطر الائتمانية:** تتعلق المخاطر الائتمانية دائماً بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أية تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء. وتنتج المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة لسداد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض.

٢. **مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير. وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز أو الشعير أو ربما تمنع دخول بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي.

٣. **مخاطر السيولة:** لا بد للمصرف مجابهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصولهم على جزء من القروض. ويقوم النظام المصرفي المعاصر على قاعدة الاحتياطي الجزئية Reserves Fractional حيث يستقطع جزء من الودائع المناسبة للمصرف ويحتفظ به المصرف به لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني نقدي في سيولة المصرف .

٤. **مخاطر سعر الصرف :** وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملات الوطنية في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومه بالعملات الأجنبية هذا خاصة وان أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة

٥. **مخاطر الدخل:** ويقصد بها المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة للانخفاض غير المتوقع في الدخل بسبب عوامل داخل المصرف أو خارجه مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية أو القوانين أو التشريعات .

٦. **المخاطر خارج الميزانية:** تشير إلى المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة قيامه بالنشاطات غير التقليدية بسبب طبيعة هذه الفقرات وانتشارها الواسع أصبح من الصعب على المستثمرين والمشرعين إن يحددوا

مستوى هذه المخاطر على الرغم من إن هذه النشاطات تستخدم بغية تقليص المخاطر التي يتعرض لها المصرف لكن الفترة الأخيرة أظهرت إن من الممكن إن تسبب هذه النشاطات مخاطر للمصرف فالاستخدام المفرط يمكن إن يؤدي إلى مخاطر نتيجة المضاربه .

٧. **مخاطر أسعار الفائدة** : مخاطر أسعار الفائدة هي التي يتعرض لها وضع المصرف المالي نتيجة تغيرات سلبيه غير مواتيه , وهذا التغير لا يؤثر على الإرباح فقط بل أيضا على القيمة الأقتصادية للموجودات والتزاماته والأدوات المالية الخارجه من ميزانيته العمومية ,ومن الممكن لمخاطر أسعار الفائدة إن تتشا في دفتر العمليات المصرفية ,كما في دفتر المعاملات

٨ - **المخاطر القانونية** :تظهر هذه المخاطر بسبب زيادة التزامات المصرف نتيجة للقوانين والتشريعات السيادية والحكومية , كزيادة النسبة القانونية من الاحتياطي والإلزامي إلى رأس المال أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات المصرفية بسبب التشريعات , كالإزام المصرف بالمساهمة في التكافل الاجتماعي ,ومخاطر قانونيه أخرى ترتبط بتوفير العقود غير القابلة للتنفيذ قانونا , مما يؤدي إلى إن تظهر الموجودات بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات أكثر مما هو متوقع.

٩- **مخاطر الجرائم الالكترونية** : جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة والوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي (أجهزة الصراف الآلي ,بطاقة الائتمان تبادل البيانات والمعلومات) , كل هذه العناصر زادت من إخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب أو كشف إسرار العملاء وتسرب بعض المعلومات

عن حساباتهم إلى آخره من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات , وتعد هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا تتمثل في المجالات الرئيسية الآتي :

- أجهزة الصراف الآلي .
- بطاقات الائتمان .
- نقاط البيع.
- عمليات الاختلاس بسبب التعامل الالكتروني.
- تبادل البيانات أليا.
- عمليات الاختلاس الخارجية بالوسائل الالكترونية.
- عمليات التجزئة التآليه.

#### خامسا : الأداء المالي المصرفي

١. مفهوم الأداء المالي : تكتسب المصارف بكافة أنواعها و التجارية بصورة خاصة أهمية كبيرة مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى , نظرا لتعدد وتنوع الخدمات التي تقدمها للجمهور ودورها في جذب الأموال من مصادر التمويل المتنوعة والعمل على استثمارها في الميادين الاستثمارية المختلفة , وما لذلك من اثر في تنشيط عجلة التنمية الاقتصادية في المجتمع , هذا من جانب , ويقع على عاتق هذا النوع من المنشآت المالية مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف الأطراف ذات العلاقة من المالكين ومقرضين وعاملين والسلطات الرقابية من جانب آخر . مما يستدعي قيام المصارف باستخدام عدد من مؤشرات



الربحية والتي تعكس الجوانب الأساسية للأداء<sup>11</sup> (يعد الأداء من المفاهيم الأساسية والضرورية للمصارف والمنشآت كافة، لأن لمخرجاته آثار على أرباح المصارف، أو قد تكون أساسية لبقائها واستمرارها. ومن هنا يصبح الأداء احد المؤشرات الهامة لمدى نجاح المصرف وفاعليته في استغلال الموارد المتاحة. فضلا عن ذلك يعتبر الأداء من المفاهيم الجذابة، التي تحمل في طياتها نكهة العمل وديناميكيته والجهد الهادف، فهو يحدد العمل الجيد عن الرديء، ويتيح للمدراء تقويمه كما لو كانت إجراءات فنية بحتة<sup>12</sup> ). ويمكن تقسيم المعايير و المؤشرات التي يستند عليها في تقييم الأداء المصرفي إلى مجموعتين هما<sup>13</sup>

المجموعة الأولى: و تشمل المعايير و المؤشرات التي تستند على كيفية الإنجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، و التي تربو للوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية و التي من ورائها يمكن تحقيق الأهداف الموضوعية. بعبارة أخرى إن هذه المعايير تتعلق باكتساب ثقة الزبون.

المجموعة الثانية: المعايير الرقمية والإجراءات التحليلية لنتائج ممارسة الوظائف المصرفية. وخاصة التحليل المالي، فالتحليل المالي بما له من قدرات وطاقات ووسائل وأدوات قادر على القيام بالتبوء بمدى النجاح أو التعثر في القطاع المصرفي المتبع، وكلما كانت القوائم المالية موضوعية في عرضها كانت نتائج التحليل أكثر صدقاً وفعالية

<sup>10</sup> (Rose,1999:158)

<sup>11</sup> (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠:٢٢١)

<sup>12</sup> (خالص، ٢٠٠٤:٣٨٩-٣٩٠)

## مفهوم تقييم الأداء :

يعتبر التحليل المالي من الموضوعات الهامة التي تناولتها الدراسات الحديثة، لأنه لا يخرج في جوهره عن الدراسة التحليلية المفصلة للبيانات المنشورة بالقوائم المالية المعدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وقد عرف التحليل المالي المحاسبي بأنه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون متخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية<sup>13</sup> و يهدف تقييم الأداء في مجال المصارف إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها و تعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء المصرف من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس المصرف على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط، فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقاط القوة و الضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي ومن المستحيل تغيير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي وإن تحليل الكشوف المالية للمصارف سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وفرص الاستثمار، كما تقدم معلومات للمستثمرين و الدائنين وغيرهم، و ذلك بحساب المؤشرات و النسب المالية التي تساعد على تحديد الكفاءة و الفعالية، كما أنها تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل يسمح باستخراج النتائج بشكل أسهل<sup>14</sup>.

<sup>13</sup> (زيود و اخرون, ٢٠٠٥: ١٦٢)

<sup>14</sup> بوعبدلي و الرزاق , ٢٠٠٧: ١

## التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و السندات المختلفة و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاءة عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف

المجالات

## مؤشرات تقييم الأداء

تعتبر النسب المالية من أهم و أقدم مداخل التقييم المالي للمصارف و تعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية بين رقمين احدهما بسيط و الآخر مقام ز مثل هذه العلاقة لا تكون ذات معنى إلا من خلال مقارنتها بذات النسب للمصرف التجاري نفسه و لسنوات سابقه أو المصرف مع مصرف آخر أو مع مستويات نسب محده مسبقاً<sup>١٥</sup> وعلى الرغم من هذا التباين، إلا أن اغلب الباحثين يعبرون عن الأداء المصرفي من خلال مدى النجاح الذي يحققه المصرف في تحقيق أهدافه ولذلك واتساقاً مع وجهة النظر هذه فإنه يعبرون عن الأداء المصرفي بأنه ( انعكاس لمدى نجاح المصرف أو فشله في تحقيق أهدافه في وفق معايير محددة وضعها المصرف وفقاً لمتطلبات عمله وطبيعتها )<sup>١٦</sup>

15 (فهد, ٢٠٠٩: ٣٩)

16 (مسلم, ٩٨: ٢٨)

و تقسم النسب المالية إلى عدة مجاميع و تتضمن مجموعه عدد من النسب و التي هي كما حددها الباحثين<sup>١٧</sup> وهذه النسب هي .

أ- **نسب الربحية** : تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف . إذ إن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدره المصرف في تحقيق العائد النهائي من المبيعات والموجودات وحق الملكية . والأرباح هي المقياس لفاعليه سياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية والقرارات المتعلقة بهذه السياسة .

#### ١ . معدل العائد على الموجودات

ويقيس الكفاءة الكلية في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وان ارتفاع هذا المؤشر

يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية . و يحسب وفق المعادلة التيه :

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل بعد الضريبة / مجموع الموجودات × ١٠٠٪ .

٢ . **معدل العائد على حق الملكية** : يقيس هذا المعدل العائد المتحقق عن الاستثمار في حقوق المساهمين ،

فكلما قلت قيمه هذا المعدل كلما كان ذلك مؤشر سيئاً عن أداء المصرف ، أما في حالة ارتفاع معدل

العائد على حق الملكية فيدل على الأداء الكفاء للإدارة :

معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / حق الملكية × ١٠٠٪

٣ . **معدل العائد على الودائع** : يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف على توليد الإرباح من الودائع

التي نجح في الحصول عليها من الموردين الذين يمثلون مصادر تمويلية خارجية ويتمثلون بالمتعاملين

<sup>17</sup> أبو حمد وقنوري ، ٢٠٠٥ : ٣٥٢ - ٣٥٣

مع المصرف وارتفاع ROD يعطي مؤشرا ايجابيا على إمكانية المصرف في تحقيق الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \text{صافي الربح بعد الضريبة/الودائع} \times 100\%$$

نسبة حق الملكية إلى مجموع الموجودات : تعد هذه النسبة من النسب التقليدية التي ينظر إليها المصرف المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية حق الملكية . فهي تشير إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على حق الملكية في تمويل الموجودات . فأن الزيادة في هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين ، إلا أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى انخفاض في معدل العائد على حق الملكية مما يلحق الضرر بالمساهمين :

$$\text{نسبة حق الملكية إلى مجموع الموجودات} = \text{حق الملكية} / \text{مجموع الموجودات} \times 100\%$$

٢.نسب السيولة : تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف على مجموعه من النسب المالية والتي يمكن من خلالها معرفة مدى كفاءة السيولة النقدية التي تجعل من المصرف قادر على الوفاء بالمتطلبات والالتزام اتجاه الآخرين :

## المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

### تحليل الاستثمار الأجنبي

#### أولاً: تحليل مناخ الاستثمار في العراق بعد ٢٠٠٣

شهدت السنوات ألاحقه لعام ٢٠٠٣ زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق فبعد التغيرات التي حصلت أصبحت هنالك فرص استثماريه متاحة في البيئة العراقية التي أصبحت بيئة جاذبه لهذه الاستثمارات وذلك بسبب صدور العديد من القوانين و التشريعات و إنشاء هيئات الاستثمار في بغداد و المحافظات التي حفزت هذه النوع من الاستثمارات بالدخول إلى العراق إذ تهدف هذه التشريعات إلى تنظيم هذه الاستثمارات و تقليل الإجراءات الروتينية و من الإصلاحات التي تمت في العراق خلال هذه المدة :

- سياسة تحرير التجارة الصادرة بالأمر 54 لسنة 2004
- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004
- القانون رقم 64 لسنة 2004 قانون تعديل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997
- القانون لأسواق الأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004
- القانون رقم 80 لسنة 2004 تعديل قانون العلامات والبيانات التجارية رقم 21 لسنة 1957

## ثانياً تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى العراق

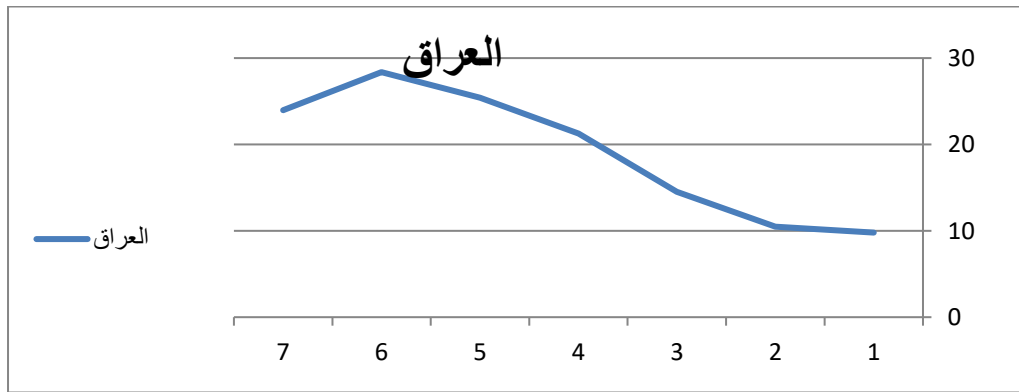
من أجل تحليل و تفسير هذه الاستثمارات لا بد من اختيار مجموعه من المؤشرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الاعتماد على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود بوساطة الدمج ولاستملاك إذ بدأت بالدخول للعراق لأول مره عام (٢٠٠٣) حسب الإحصائيات الرسمية المنشوره من قبل اليونكتاد إذ يتم قياسها من خلال الأسهم (stock) الواردة إلى ألدوله كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي وسوف يتم توضيح هذه المتغيرات المفسرة التي احتسبت من البيانات التي عرضتها تقارير الاستثمار العالمية وملاحظها فضلاً عن الدخول في تفاصيل هذه البيانات من خلال تحليل نسبه النمو والوسط الحسابي والانحراف المعياري وما هي أكبر قيمة وأصغر خلال مدة الدراسة وكما يلي فضلاً إلى بعض المؤشرات المالية التي تستخدم من أجل تحليل هذه الاستثمارات :

### ١ - تحليل تدفقات FDI بوساطة الدمج و لاستملاك الداخلة إلى العراق وصفاً

يتضح من الجدول (١) ما يلي :

إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للعراق بلغت خلال مدة الدراسة (٢٠٠٥ - ٢٠١١) (١٣٣.٨) كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي ولقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الاستثمارات (١٩.١) وكان الانحراف المعياري (٥٦.١) خلال مدة الدراسة وبما إن الانحراف المعياري اعلي من الوسط الحسابي فإن هذا يعني إن التذبذبات في تدفقات FDI مرتفعه . ففي عام ٢٠٠٥ سجلت أقل قيمة لحجم هذه الاستثمارات خلال مدة الدراسة إذ بلغت (٩.٧) إما في عام ٢٠٠٦ ارتفع حجم الاستثمارات الواردة لتصل إلى (١٠.٤)

بنسبه نمو (٦.٨ %) و استمر هذا الارتقاع مسجلا في عام ٢٠٠٧ ( ١٤.٥ ) بنسبه نمو بلغت ( ٣٨.٨ % )  
 ( و أيضا سجل ارتقاع لعام ٢٠٠٨ إذ بلغ حجم التدفقات أداخله ( ٢١.٢ ) محققه بذلك اعلي نسبه نمو بلغت  
 ( ٤٩.١ % ) و استمر ارتقاع حجم التدفقات أداخله لكن بنسب نمو متناقصة لعام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ إذ بلغ  
 حجم التدفقات أداخله ( ٢٥.٤ ) و ( ٢٨.٣ ) على التوالي و بنسب نمو بلغت ( ١٩.٦ % ) و ( ١١.٥ % )  
 على التوالي و سجلت عام ٢٠١٠ أكبر حجم تدفقات داخله إذ بلغت إما في عام ٢٠١١ انخفض حجم  
 التدفقات أداخله مسجلا ( ٢٣.٩ ) و بنسبه نمو بلغت ( -١٥.٤ ) . إما متوسط النمو العام بلغ ( ١٧.٩ % )  
 و يمكن توضيح حجم التدفقات الواردة إلى العراق من خلال الشكل الآتي :



شكل رقم (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق للمدة من ( ٢٠٠٥\_٢٠١١ )

من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات اليونكتاد



جدول (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العراق

0.3	0.0		9.7
0.3	0.0	6.8	10.4
0.4	0.0	38.8	14.5
0.8	0.0	46.1	21.2
0.8	0.0	19.6	25.4
0.9	0.0	11.5	28.3
0.8	0.0	15.4_	23.9
			133.83
0.9	0.0	46.1	28.3
0.3	0.0	6.8	9.7
0.6	0.0	39.3	18.5
0.7	0.0	17.9	19.1

			56.1	
--	--	--	------	--

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة من اليونكتاد

إما حصة العراق من التدفقات أداخله كنسبه مؤويه من العالم فهي صفر بالمائة و هذا يشير إلى ضعف

التدفقات أداخله إلى العراق

إما بالنسبة لحصة العراق من التدفقات أداخله للدول النامية فقد سجلت حجم تدفقات ضئيلة إذ سجلت

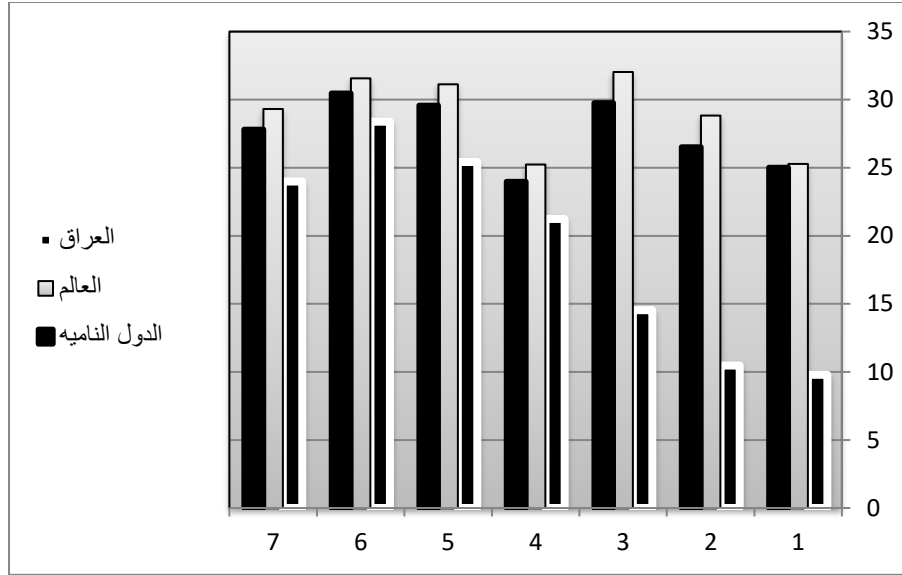
في عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ( ٠.٣ % ) لكل منهما و في ٢٠٠٧ ارتفعت نسبه العراق من التدفقات أداخله

مسجله ( ٠.٤ % ) إما في ٢٠٠٨ ارتفعت نسبة التدفقات أداخله إلى الضعف مقارنة مع عام السابقة مسجله

( ٠.٨ % ) و بقيت هذه النسبة على حالها في عام ٢٠٠٩ و في عام ٢٠١٠ ارتفع نسبه حجم التدفقات أداخله

إلى ( ٠.٩ % ) و يعد هذه عام اعلي نسبه تدفقات خلال مده الدراسة لكن في ٢٠١١ انخفضت النسبة إذ

بلغت ( ٠.٨ % ) . و يمكن توضيح حجم التدفقات في الشكل الآتي



شكل رقم (٣)

شكل يوضح التدفقات الاستثمار الأجنبية الواردة إلى العراق والعالم و الدول النامية

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المنشورة من اليونكتاد

## ٢: تحديد وضع العراق في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار:

غالبا ما يستعين المحللون و المستثمرون أو أي جهة أخرى بمجموعه من المؤشرات من اجل تحليل وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم التعبير عنها بمؤشرات أربعه استتبطت من مجموعة المؤشرات التي وردت في الجانب النظري. لذلك سيتم الاعتماد عليها من اجل تحليل هذه الاستثمارات و هذه المؤشرات هي :

## ١- مؤشر أداء العراق في قدرته على جذب الاستثمارات

يشير الجدول (٨) إلى تطور ترتيب العراق في مؤشر الأداء للمدة من (٢٠٠٥\_٢٠١١). فمن خلال هذا الجدول نجد إن قيم المؤشر كلها دون الواحد الصحيح و هذا يشير إلى إن قدره العراق ضعيفة في جذب الاستثمارات. ففي عام (٢٠٠٥) كان أداء العراق (٠.٤) لكن في عام (٢٠٠٦), (٢٠٠٧) و (٢٠٠٨) ارتفع مؤشر الأداء لكنه لم يصل إلى المستوى المطلوب و مسجلا (٠.٥) , (٠.٧) و (٠.٩) على التوالي و اتسم المؤشر بالتراجع في السنوات اللاحقة مسجلا (٠.٨), (٠.٥) و (٠.٢) للسنوات ٢٠٠٩, ٢٠١٠, ٢٠١١ و عليه من هذا يستدل إن أداء العراق غير جيد في قدرته على اجتذاب الاستثمار .

## الجدول رقم (٢)

### ترتيب العراق في مؤشر الأداء

0.4	
0.5	
0.7	
0.9	
0.8	
0.5	

0.2

المصدر من إعداد الباحثة

## ٢. مؤشر إمكانات العراق في قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يوضح الجدول (٩) ترتيب العراق في مؤشر الإمكانات الذي يمثل قدره العراق على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ففي عام ٢٠٠٥ سجل المؤشر نسبة الإمكانات صفر مما ضعف الإمكانات المتاحة للعراق في قدرته على جذب مثل تلك الاستثمارات ثم استمر الارتفاع من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ إذ سجل المؤشر (٠.١), (٠.٢), (٠.٦), (٠.٨) و (١) على التوالي ثم انخفض في عام ٢٠١١ إلى (٠.٧) و يستدل من أعلاه إن إمكانات العراق محدودة في جذب الاستثمارات فكلما تزداد الإمكانات يعني إن هنالك ضعف في استغلال الإمكانات المتاحة للدولة .

### الجدول رقم (٣)

جدول يوضح ترتيب العراق في مؤشر الإمكانات

0	
0.1	

0.2	
0.6	
0.8	
1	
0.7	

المصدر من إعداد الباحثة

و لم نستطيع تحديد وضع العراق بالنسبة لمصفوفة التقاطع بين الأداء و الإمكانيات دول الأداء و

الإمكانيات لأنه لم يدخل ضمن الدول

### ٣. مؤشر المخاطر القطرية

يوضح الجدول (٣) المخاطر القطرية المحسبة للعراق إذ كانت سنه (٢٠٠٥) أكثر السنوات خطورة

بسبب ارتفاع مؤشر المخاطر القطرية للعراق مسجلا (٤١) نقطه إذ صنف ضمن البلدان ذات المخاطره

المرتفعه جدا. إما في عام (٢٠٠٦) ارتفع المؤشر بصورة كبيره مسجلا (٤٩) نقطه بزيادة مقدارها و هذا يدل

على تحسن وضع العراق إي انخفاض المخاطر (السياسية،المالية و الاقتصادية) المتعلقة بالاستثمار و استمر

هذا الارتفاع في عام (٢٠٠٧) مسجلا (٤٨.٣) نقطه و خلال هذه السنوات يصنف العراق ضمن الدول ذات

المخاطره المرتفعه و في عام (٢٠٠٨) ارتفعت عدد النقاط ألمسجله إذ سجلت (٦٠) و صنف العراق في

هذه عام ضمن الدول ذات أخطاره المعتدلة ثم انخفض المؤشر في عام (٢٠٠٩) مره أخرى إذ بلغت (٥٩.٥) نقطه و كذلك في عام (٢٠١٠) ( ٥٨.٣ ) و عاد و ارتفع في عام ٢٠١١ مسجلا ( ٥٩.٥ ) و صنف العراق في هذه الأعوام جميعها ضمن الدول ذات أخطاره المرتفعه

فمن خلال ما ورد سابقا نجد إن وضع العراق غير جيد و عالي الخطورة فيما يتعلق بوضعه من خلال

مؤشر المخاطر القطرية

#### جدول رقم (٤)

جدول يوضح ترتيب العراق ضمن المخاطر القطرية

41/140	
49/140	
48.3/140	
60 /140	
59.5/140	
58.3/140	

المصدر البيانات أَلمنشوره للوكالة العربية لضمان الاستثمار و اتحاد الصادات للسنوات من (٢٠٠٥ \_ ٢٠١١)

#### ٤. مؤشر سهوله الأعمال

يوضح الجدول (٥) ترتيب العراق بالنسبة لمؤشر سهوله الأعمال ففي عام (٢٠٠٥) كانت نقاط العراق المحسوبة لسهوله الأعمال (١١٤) من أصل (١٥٥) و يعد هذا ترتيب متأخر جدا إما في عام (٢٠٠٦) ارتفعت بصوره كبيره لتسجل (١٤٥) بزيادة عدديه قدرها (٣١) من أصل (١٧٥) و كذلك زيادة في عدد الدول أداخله ضمن هذا المؤشر مما يعني ارتفاع الصعوبات التي يواجهها المستثمر لكن في عام (٢٠٠٨) انخفضت لكن بنسبه طفيفة لتسجل (١٤١) من أصل (١٧٨) على الرغم من ازدياد الدول أداخله ضمن هذا المؤشر مما يعني تحسن في وضع المناخ الاستثماري للعراق و في عام (٢٠٠٩) ارتفعت لتسجل (١٥٣) إما في عام (٢٠١٠) لم يحدث أي تغيير إذا سجل نفس الدرجة كما يلاحظ أيضا إن عدد الدول ثابت (١٨١) و ارتفع في عام (٢٠١١) لتسجل (١٦٦) من أصل (١٨٣) نقطه و في هذا المؤشر نجد إن وضع العراق فيما يخص سهوله الأعمال غير جيد و يحتاج إلى الكثير من الاجراءات لتحسينه إن و بشكل عام نجد إن وضع العراق غير جيد فيما يخص قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .



جدول رقم (٥)

جدول يوضح ترتيب العراق بالنسبة لسهولة الأعمال

114/155	
145/175	
141/175	
152/187	
153/181	
153/181	

المصدر البيانات أمنتوره للوكالة العربية لضمان الاستثمار واتحاد الصادات للسنوات من (٢٠٠٥ \_ ٢٠١١)

و التحليل السابق يوضح أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار التي يمكن الاستفاده من مدلولاتها التأثيرية المهمة من قبل المستثمر الأجنبي وصانعي القرار في اختيار دولة ما للاستثمار فيها يمكن القول إن تحديد وضع العراق في هذه المؤشرات الدولية المذكورة سابقاً من المؤكد أن يقدم صورة دقيقة وواضحة للشركات إمتعدية الجنسية عن مناخ الاستثمار فيه من حيث القوانين والسياسات المعمول بها وطبيعة المؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثمارات إلى بلد دون آخر إلا انه وفي كثير من الأحيان يمكن أن يكون لعامل معين من دون غيره

دوراً كبيراً في تحسين نظرة المستثمر الأجنبي تجاه بلد معين من دون سواه و بالتالي فان زيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو هذا البلد .

فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة وثيقة بين درجة الاستقرار السياسي في البلدان المضيفة و الإقليم الذي تنتمي إليه بصورة عامه ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإذا كان البلد أو الإقليم لا يتمتع بالاستقرار السياسي فإن ذلك لابد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل ويدفعه بعيدا مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة مواتية أو الامتيازات التي تعرض لجذبه مغرية ، و هذا ما ينطبق على العراق فعلى الرغم من القوانين و التشريعات التي تحفز المستثمر الأجنبي إلا انه ما زالت التدفقات أداخله ضعيفة ويمكن القول هنا إن توافر المناخ الاستثماري الملائم يمكن أن يكون عاملاً محورياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ما زال المناخ الاستثماري للعراق غير مؤتي من اجل جذب تلك الاستثمارات وهذا ما أثبتته المؤشرات الدولية المختارة التي تحلل المناخ الاستثماري للعراق و ما زالت نسبه جذبه للاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيلة جدا حتى بالنسبة للدول النامية على الرغم من توفر المواد الأولية اللازمة لجذب تلك الاستثمارات .

## الاستنتاجات:

بعد اتمام الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو الآتي:

١- انخفاض نسبة الائتمان النقدي الى عرض النقد والنتاج المحلي الاجمالي يشير الى ضعف دور

المصارف التجارية

في تنشيط الاقتصاد العراقي ومن ثم تراجع مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

٢- يتصف الجهاز المصرفي العراقي بجوانب ضعف كثيرة منها:

ا. ترهل الهيكل الاداري في كثير من المصارف وخاصة الحكومية منها.

ب هيمنة المصارف الحكومية على حركة السوق المصرفية.

ج ضعف قدرة الجهاز المصرفي الحكومي في توفير الخدمات المتقدمة والتي تتطلب نظم مدفوعات متطورة

كنظم المقاصة المتطورة او ادخال اساليب دفع متطورة كبطاقة الائتمان.

٣- يمتلك العراق موارد طبيعية وبشرية متنوعة تجعله يحمل ميزة نسبية في جذب الاستثمارات، اذ تقدر

الاراضي الصالحة للزراعة بحوالي ٤٨٠ مليون دونم، فضلاً عن الموارد المائية البالغة (٥٦,٠٢) مليار م/

سنة.

٤- اما فيما يخص الثروة النفطية اذ يمتلك العراق احتياطي ضخم يقدر بحوالي (١١٢) مليار برميل من

النفط كاحتياطي مؤكد وما يقارب من ضعف هذا الرقم كاحتياطي محتمل.

٥- اثبت النموذج القياسي المقدر ان الائتمان النقدي يمارس دوراً هاماً في التأثير على تكوين رأس المال من خلال العلاقة الإيجابية التي بينهما وكما عكستها معلمة المتغير المستقل، في حين ان تأثير الائتمان التعهدي يتسم بكونه ضعيفاً.

### التوصيات:

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن ادراج بعض التوصيات منها:

- 1 . تأسيس معهد للدراسات المصرفية وزيادة فرص التدريب والبحث العلمي في المشكلات المصرفية.
- 2 . العمل على انشاء اتحاد يضم جميع المصارف يتمثل باتحاد المصارف العراقية مشابه لاتحاد المصارف العربية يعمل على تطوير عمل المصارف ويقوم بربط القطاع المصرفي العراقي بالقطاع المصرفي الدولي.
- 3 . تحميل وزارة المالية جميع المبالغ المؤثرة لدى تحت بند اضرار الحرب، لعدم مسؤولية المصارف عنها.

### قائمة المصادر:

أولا الهوامش العربية:

- ١ رمضان و جوده , ٢٠٠٣:٣
- ٢ أشمري , ٢٠٠٨: ٣٦
- ٣ آل شبيب , ٢٠١٢:٢٥
- ٤ جبار, ٢٠٠٢: ٨١-٨٢
- ٥ كامل و حامد , ٢٠٠٦:٩٤
- ٦ أشمري , ٢٠١٠: ١٣٩
- ٧ الشمري , ٢٠٠٨: (١٨٤)
- ٨ عبدا لله والطراد , ٢٠٠٦: ١١١-١١٥
- ٩ الحسيني والدوري , (٢٢١:٢٠٠٠)
- ١٠ خالص , ٢٠٠٤: ٣٨٩\_٣٩٠
- ١١ زيود و اخرون , ٢٠٠٥: ١٦٢
- ١٢ بوعبدلي و الرزاق , ٢٠٠٧: ١
- ١٣ فهد , ٢٠٠٩: ٣٩
- ١٤ مسلم , ٩٨: ٢٨
- ١٥ أبو حمد و قدوري , ٢٠٠٥: ٣٥٢ - ٣٥٣

ثانيا الهوامش الأجنبيّة:

**Sethi & Bhatia,2007:30-29**

**Rose,1999:158**

**Rose,1999:4**